كلامنهما النصف لكن الثابت عتق منه ربع آخر بالايجاب الثاني لانه اوجب عتق
رقبته بين الداخل والثابت في نصفيه فاصاب نصفه المستحق بالعتق بالايجاب الاول
لغا وما اصاب غير المستحق صح فتنصف النصف التابع فعتق بالايجاب الثاني ربع
الثابت وبالايجاب الاول نصفه فتكون ثلثة ارباع ولان الايجاب الثاني لو اريد به
الثابت عتق نصفه الباقي ولو اريد الداخل لاعتق النصف الباقي من الثابت فاذن
يعتق من الثابت نصفه الباقي في حال دون حال فيتنصف النصف فيعتق بالايجاب
الثاني ربعه وانما لم نجعل الايجاب الثاني بيانا على ان المراد بالايجاب الاول هو
الباب لانا نقول لما لزم ابطال حرمه مستحقه للخارج عند محمد ولا تعلم حرمة
بازالة في العين عند المتكلم بالكلام الثاني عند ابي يوسف رحمه الله واما الداخل ففيه
اختلاف كما ذكرنا وجه قول محمد ان الايجاب الثاني جاء بين الثابت والداخل وقد
اصاب منه الربع الثابت بالاتفاق فينبغي ان نصيب الداخل كذلك ولان الايجاب
الثاني يصح في حال دون حال لان الثابت لو اريد بالايجاب الاول لا يصح الايجاب الثاني
لانه نصيب كانه قال لعبده وحر احد كما حر فيلغو ولو لم يكن الثابت مرادا بالايجاب
الاول يصح الايجاب الثاني فاذن يطرح من الايجاب الثاني نصفه فيقع به عتق نصف
رقبة رابع بين الداخل والثابت فيصيب كل واحد منهما الربع ووجه قولهما
ان الايجاب الثاني لو اريد به الداخل عتق ولو اريد به الثابت يعتق الباقي منه ولا
عتق الداخل فاذن عتق الداخل في حال دون حال فتنصف العتق بينهما فعتق نصف
الداخل وكان ينبغي ان يعتق النصف الباقي من الثابت ايضا الا ان النصف الذي
اصابه شاع في نصفيه فما اصاب النصف المعتق لغا وما اصاب النصف الباقي صح فتنصف
النصف ونصف النصف الربع وان كان هذا القول في المرض فان كانا خرجوا
من الثلث فالجواب هكذا وان لم يخرجوا كان الثلث وهو عتق رقبة تقسم بينهم على

قدر سهامهم وما يأتيهم لان العتق حسن وصية والوصية تنفذ من الثلث فيضرب
كل واحد بقدر وصيته فيجعل الوكل رقبة على اربعة اسهم لحاجتنا الى ثلثه الارباع فالخارج
يضرب نصف الرقبة وهو سهمان وكذا الداخل يضرب الثابت ثلثه الارباع وهو
ثلثه اسهم فمجموع سهام الوصايا سبعة فاذن كان الثلث سبعة كان جميع المال احد
وعشرين وثلثاه اربعة عشر فالحالة هذه يعتق من الخارج سهمان ويسعى في الخمسة وكذلك
الداخل يعتق من الثابت ثلثه اسهم ويسعى في الاربعة اما على قول محمد يضرب الخارج
بسهمين والثابت ثلثه اسهم والداخل بسهم فكان سهام الوصايا ستة فاذن
كان الثلث ستة كان جميع المال ثمانية عشر فالحالة هذه فالخارج يعتق منه سهمان ويسعى
في اربعة والثابت يعتق منه ثلثة اثمانه وهي ثلثة والداخل يعتق منه سهم ويسعى في خمسة
فكان نصيب السعاية وهو نصيب الورثة اثني عشر وسهام الوصايا ستة هذا
اذا مات المولى اما اذا لم يمت المولى ومات الثابت عتق الخارج والداخل اما الخارج
فلان الكلام الاول اوجب عتق رقبة بينه وبين الثابت فبطلت مزاحمة الثابت
وكذلك الكلام الثاني اوجب عتق رقبته من الثابت والداخل فبطلت مزاحمة الثابت
هذا عندهما اما عند محمد فانما يعتق الخارج لما قلنا واما الداخل فلان الثابت
لما تعين للرق بالموت ظهر ان الكلام الثاني صح فكل حال يصار قوله كقولها وان مات الداخل
قبل المولى اوقع العتق الاول على ايهما شئت من الخارج والثابت فان اوقعه على الخارج
عتق الثابت ايضا لانه ظهر انه كان عبدا عند الايجاب الثاني فبطل مزاحمة الداخل
عوته وان اوقع العتق الاول على الثابت لم يعتق الخارج بلا شبهة وكذا الداخل لان
المضموم اليه حر قال فخر الاسلام البزدوي في شرح الزيادات هذا عند محمد فاما
عندهما يجب ان يعتق الخارج والثابت لان الكلام الثاني يصح تعيين له الثابت عوت
الداخل فاوجب تعين الثابت بالكلام الاول وازمات الخارج تعين الثابت بالكلام

تعين للخارج

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)